مـــركـــز الإحـــصـــاء
STATISTICS CENTRE

منهجية

إحصاءات الحسابات القومية السنوية

2025

قائمة المحتويات

1. مقدمة 3

2. معلومات الإحصاءات 3

2.1 الأهمية والأهداف 3

2.2. المخرجات الرئيسية 4

2.3. المفاهيم والتعاريف 4

2.4. التصنيفات والمعايير المستخدمة 8

2.5. مستويات النشر المتاحة 9

2.6. المجتمع الإحصائي 10

2.7. الوحدات الإحصائية 10

2.8. التغطية الجغرافية 10

2.9. وحدات القياس 10

2.10. الفترة المرجعية 10

2.11. الوقتية 11

2.12. دورية النشر 11

2.13. السلسلة الزمنية للبيانات 11

2.14. اعتبارات خاصة بإمارة أبوظبي 11

3. المعالجة الإحصائية 12

3.1. مصادر البيانات 12

3.1.1. بيانات المسح 13

3.1.2. البيانات الادارية 13

3.2. التحقق من البيانات وتدقيقها 14

3.2.1. التحقق من صحة البيانات 14

3.2.2. معالجة البيانات المفقودة 14

3.3. طريقة الحساب الإحصائي 15

3.4. التعديل الموسمي 17

4. التعديلات على المنهجية 18

4.1. التوصيات لتطوير المنهجية الربيعة 18

5. سياسة التنقيح والمراجعة 18

6. الجودة الإحصائية 18

7. قائمة الجداول 19

This is a Confidential Internal document.

1. مقدمة

أعد مركز الإحصاء - أبوظبي هذه المنهجية بهدف إصدار مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية والثابتة (الحقيقية)، حسب النشاط الاقتصادي والقطاعات المؤسسية، بالإضافة إلى المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الأخرى (مثل الإنتاج، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، وتعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط).

وتوفر إحصاءات الحسابات القومية السنوية صورة شاملة ومحدثة عن أداء الاقتصاد الكلي، بناء على مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتوافقة مع نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية.

وتشكل هذه القواعد معيارًا متفقًا عليه دوليًا لقياس مستوى التنمية الاقتصادية ومعدل التغير في كل من:

- الاقتصاد الكلي
- على مستوى النشاط الاقتصادي
- القطاعات المؤسسية الخمسة (وهي: الشركات غير المالية، قطاع المؤسسات المالية، الوحدات الحكومية بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي، الأسر المعيشية، قطاعات المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية)،

ويعمل مركز الإحصاء - أبوظبي على توفير مؤشرات اقتصادية سنوية لقياس الأداء الاقتصادي بإمارة أبوظبي من خلال بيانات السموح الاقتصادية السنوية والبيانات الإدارية وسجل المنشآت، بما يشمل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (الحقيقية)، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى بالأسعار الجارية (مثل الإنتاج، والاستهلاك الوسيط، وتكوين رأس المال الثابت، وتعويضات العاملين)، وذلك وفقًا للمنهجيات والمعايير الدولية المعتمدة في عمليات الاحتساب.

ولتطبيق المقاييس الأساسية، تبنى المركز طريقة الإنتاج لتكون النهج الأساسي لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

ويقوم مركز الإحصاء - أبوظبي بحساب الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقتي الدخل والإنفاق كذلك؛ غير أن هذه المؤشرات غير منشورة حالياً، إذ إن الحسابات ليست محكمة بالقدر الكافي، إضافة إلى أنه فيما يتعلق بحساب الناتج المحلي وفق طريقة الإنفاق، لا يزال جمع البيانات عن التجارة البينية للسلع والخدمات مع الإمارات الأخرى جارياً.

وتجدر الإشارة إلى أن منهجية الحسابات القومية السنوية تختلف عن منهجية الحسابات الربع سنوية، وذلك بسبب الاختلاف في العينة والمصادر والموارد المستخدمة. ومع ذلك، تتفق المنهجيتان في اتباع طريقة الإنتاج، التي تعد من بين أساليب قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية.

2. معلومات الإحصاءات

2.1. الأهمية والأهداف

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الإحصائية التي تسهم في عملية تخطيط التنمية الاقتصادية، ودعم قاعدة التنويع، وتطوير القطاع الاقتصادي، وهذا يساعد على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة في إمارة أبوظبي، تماشيًا مع استراتيجيتها التي تهدف إلى الارتقاء إلى مصاف أفضل الاقتصادات العالمية، وتوفير المؤشرات التي تدعم اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية.

وتتمثل أهداف الحسابات القومية فيما يلي:

- توفير مؤشرات اقتصادية لقياس الأداء الاقتصادي في إمارة أبوظبي.
- تقديم تقديرات لدعم صناع القرار والسياسات والباحثين والمهتمين بالإحصاءات والمؤشرات المحدثة.

This is a Confidential Internal document.

- توفير أدق وأحدث البيانات عن الأنشطة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار (الجارية والثابتة) والمتغيرات الاقتصادية الأخرى للسنة المرجعية السابقة بناءً على المسوح الاقتصادية.
- قياس التطورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في إمارة أبوظبي لتوجيه السياسات الحكومية.
- قياس الأثر المباشر للأنشطة الاقتصادية على اقتصاد الإمارة، والتعرف على مدى التنويع والتنمية الاقتصادية والتطور الحاصل في القطاعات غير النفطية.
- المساهمة في نظام إحصائي قومي بدولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير هذه المؤشرات.

علاوة على ذلك، تعد مكونات إحصاءات الإنفاق من أهم المؤشرات الاقتصادية الإحصائية التي تسهم في عملية تخطيط التنمية الاقتصادية، فيمكن توظيفها لرصد اتجاهات الاستهلاك في القطاعات الرئيسية والمستهدفة بإمارة أبوظبي، كإحدى أهم الركائز الأساسية لعملية التخطيط والتنمية المستدامة الشاملة التي تدعم اتخاذ القرار في وضع خطط وسياسات التنمية ومعرفة الاتجاهات الاقتصادية الحالية.

كما يسهم ذلك في تحقيق توجهات الإمارة ورؤيتها وتطلعاتها المستقبلية. ويمكن كذلك استخدامها في التحليلات الاقتصادية والمقارنة بين مستويات الأداء الاقتصادي في الإمارة والدول الأخرى.

2.2. المخرجات الرئيسية

تشمل المخرجات الرئيسية للحسابات القومية السنوية في إمارة أبوظبي مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تنشر سنوياً، وتشمل ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حسب النشاط الاقتصادي وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev.4) حتى الحد الثاني.
- الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المؤسسية الخمسة: (القطاعات المؤسسية الخمسة: الشركات غير المالية، قطاع المؤسسات المالية، الوحدات الحكومية بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي، الأسر المعيشية، قطاعات المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية).
- الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة النفطية وغير النفطية.
- المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل: الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، تكوني رأس المال الثابت الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، تعويضات العاملين.
- مؤشرات مختارة لطريقتي الدخل والإنفاق عند توفر البيانات

وتستخدم هذه المخرجات لأغراض التحليل الاقتصادي السنوي، وصياغة لسياسات طويلة الأجل، وإعداد التقارير الوطنية والدولية.

2.3 المفاهيم والتعاريف

-الناتج المحلي الإجمالي: وبالتالي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة لجميع الوحدات المنتجة المقيمة مضافاً إليها ذلك الجزء من الضرائب (وربما الضرائب بأكملها)، مطروحاً منه الإعانات على المنتجات، الذي لا يدرج في تقييم المخرجات.

-الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الإنتاج): مجموع القيم المضافة لكل المنتجين المقيمين بالأسعار الأساسية مضافا لها الضرائب ناقصا الإعانات على المنتجات.

-الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الإنفاق) :مجموع الإنفاق النهائي بأسعار المشترين شاملا قيمة الصادرات (فوب) من السلع والخدمات مطروحا منها قيمة الواردات (سيف) من السلع والخدمات.

-الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الدخل): هو تعويضات العاملين مطروحا منها الإعانات على الإنتاج والواردات، مضافا لها الدخل المختلط وفائض التشغيل الإجمالي

This is a Confidential Internal document.

-الإنفاق الاستهلاكي النهائي: هو الإنفاق الذي تقوم به الوحدات المؤسسية المقيمة - بما في ذلك الأسر والمؤسسات التي يقع مركز اهتمامها الاقتصادي الرئيسي في تلك المنطقة الاقتصادية - على السلع أو الخدمات المستخدمة في الإشباع المباشر للاحتياجات أو الرغبات الفردية أو الاحتياجات الجماعية لأعضاء المجتمع

-الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي: يتألف من النفقات، بما في ذلك النفقات التي يجب تقدير قيمتها بشكل غير مباشر، والتي تتكبدها الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية وخدمات الاستهلاك الجماعي

-الاستهلاك النهائي: يتكون الإنفاق النهائي من الإنفاق على الاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

-الاستهلاك الوسيط: يتألف الاستهلاك الوسيط من قيمة البضائع والخدمات المستهلكة كمدخلات بواسطة عملية الإنتاج، باستثناء الأصول الثابتة والتي يتم تسجيل استهلاكها كاستهلاك لرأس المال الثابت.

-الإقامة: تعرف الإقامة لكل وحدة مؤسسية على أنها الإقليم الاقتصادي التي لها اتصال وثيق معه بمعنى آخر، هو مركز المصلحة الاقتصادية لهذه المؤسسة.

-الإنتاج: نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستعمل العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات.

-الإيرادات: تُعرَّف بأنها كل الزيادات في صافي القيمة الناتجة عن المعاملات. وتتكون الإيرادات بشكل أساسي من إيرادات الضرائب، ومبيعات السلع والخدمات، ودخل العقارات، والإيرادات الحالية الأخرى، وإيرادات رأس المال.

-الأسعار الثابتة (الأسعار الحقيقية): تشير إلى القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة محليًا خلال فترة زمنية محددة، مقيمة بأسعار سنة مرجعية. ويتم حسابها كمجموع كميات السلع والخدمات المنتجة على مستوى الاقتصاد المحلي، مضروبة في أسعارها في السنة المرجعية.

-الأصول: كيانات تملكها وحدات تنظيمية (حكومية/خاصة/عامة ... الخ)، ويُتوقّع أن يحظى مالكها بميزات مستقبلية عن طريق حيازتها أو استخدامها لفترة من الزمن.

-الأصول الثابتة: أصول منتجة تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد عن عام.

-الأصول الثابتة العاملة: قيمة الأصول الثابتة العاملة في نهاية الفترة المحاسبية مُقيّمة بأسعار الشراء الجارية أو المقدرة لأصول جديدة من نفس النوع، بغض النظر عن أعمار الأصول.

-الأصول الثابتة الصافية: قيمة الأصول الثابتة الصافية هي قيمة الشراء الفعلي أو المقدر لأصل جديد مخصوماً منها القيمة التراكمية لإهلاك رأس المال الثابت المتجمعة في ذلك الحين، أو هي قيمة الأصول التي لا تزال تستعمل في نهاية الفترة المحاسبية.

-الأنشطة الرئيسية: هو النشاط الذي يزيد القيمة المضافة إليه عن أي نشاط آخر يتم إنتاجه داخل نفس الوحدة.

-الأنشطة الثانوية: هو النشاط الذي يتم إنتاجه داخل وحدة إنتاجية واحدة بالإضافة إلى النشاط الرئيسي، بشكل مناسب إلى وحدة إنتاجية أخرى خارجية.

-الحكومة العامة: تتكون من وحدات مؤسسية تقوم، بالإضافة إلى الوفاء بمسؤولياتها السياسية ودورها في التنظيم الاقتصادي، بإنتاج الخدمات (وربما السلع) للاستهلاك الفردي أو الجماعي بشكل رئيسي على أساس غير سوقي وإعادة توزيع الدخل والثروة.

-الحكومة الاتحادية: تضم الحكومة الاتحادية الوزارات والجهات الاتحادية. ويرسم الدستور الاماراتي أدوار واختصاصات الحكومة الاتحادية.

-الحكومة العامة: تتكون من وحدات مؤسسية تقوم، بالإضافة إلى الوفاء بمسؤولياتها السياسية ودورها في التنظيم الاقتصادي، بإنتاج الخدمات (وربما السلع) للاستهلاك الفردي أو الجماعي بشكل رئيسي على أساس غير سوقي وإعادة توزيع الدخل والثروة.

This is a Confidential Internal document.

- تصنيف وظائف (مهام) الحكومة: تصنيف وظائف (مهام) الحكومة هو تصنيف يُستخدم لتحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمعاملات الجارية، ومصروفات رأس المال، واقتناء الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية الأصول المالية.

-الخدمات: هي نتيجة لنشاط إنتاجي يغير ظروف الوحدات الاستهلاكية أو يسهل عملية تبادل السلع أو الأصول المالية.

-السعر الأساسي: هو المبلغ الذي يتلقاه المنتج من المشتري نظير وحدة من السلع أو الخدمات مطروحاً منها الضريبة المستحقة ومضاف عليها أي إعانة على هذه الوحدة يتحصل عليها المنتج نتيجة لإنتاجها أو بيعها، ولا يشمل ذلك أي مصاريف نقل يقيدها المنتج على الفاتورة بشكل منفصل

- السلع: سلع هي أشياء مادية يوجد عليها طلب، ويمكن إثبات حقوق الملكية عليها ويمكن نقل ملكيتها من وحدة مؤسسية إلى أخرى من خلال الدخول في معاملات في الأسواق؛ وهي مطلوبة لأنها يمكن أن تستخدم لتلبية احتياجات أو رغبات الأسر المعيشية أو المجتمع أو استخدامها لإنتاج سلع أو خدمات أخرى.

-السلعة أو الخدمة الاستهلاكية: تعرف على أنها سلعة أو خدمة تستخدم (من دون مزيد من التحويلات في الإنتاج) من قبل الأسر المعيشية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أو من قبل الوحدات الحكومية للتلبية المباشر للاحتياجات الفردية أو (الحاجات) أو للوفاء بالحاجات الجماعية أو المشتركة لأعضاء المجتمع.

-الشركات المالية: تتكون الشركات المالية من جميع الشركات المقيمة أو شبه الشركات العاملة بشكل رئيسي في الوساطة المالية أو في الأنشطة المالية المساعدة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالوساطة المالية.

يقصد به القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة.

-الشركات غير المالية: الشركات غير المالية هي وحدات مؤسسية تعمل بشكل رئيسي في إنتاج سلع سوقية و/أو الخدمات غير المالية.

-القطاع الأجنبي (القطاع الاقتصادي): يشمل المؤسسات التي تزاول أي نشاط اقتصادي وتكون مملوكة بالكامل لجهات أجنبية.

المحاسبة النقدية لا تقيد إلا المدفوعات النقدية، وتقيدها في الأوقات التي يتم فيها الدفع.

-المحاسبة على أساس الاستحقاق: تقيد المحاسبة على أساس الاستحقاق التدفقات في الوقت الذي تنشأ فيه القيمة الاقتصادية أو تحول أو تستبدل أو تحول ملكيتها أو تطفأ. وهذا يعني أن التدفقات التي تنطوي على تغير في الملكية تقيد عندما يحدث التغير، وتقيد الخدمات وقت تقديمها وتقيد المخرجات في الوقت الذي تظهر فيه المنتجات إلى حيز الوجود، ويقيد الاستهلاك الوسيط عندما تستعمل المواد واللوازم.

-المصروفات (النفقات): النفقات هي معاملة تقلل من صافي الثروة. وهي تساوي مصاريف الإنتاج (تعويضات الموظفين، الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت)، الفوائد المستحقة، المنح، المزايا الاجتماعية، المصاريف الجارية الأخرى، والتحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع.

-المطلوبات: المطلوبات هي دين أو مبلغ مستحق للدائنين أو التزام مالي أو مطالبة معاكسة للأصول.

المؤسسة: هي وحدة قانونية (أو أصغر مجموعة من الوحدات القانونية) تنتج سلعًا وخدمات تتمتع بالاستقلالية فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، فضلاً عن السلطة والمسؤولية لتخصيص الموارد لإنتاج السلع والخدمات. تمارس المؤسسة واحد أو عدة أنشطة يكون لها نشاطاً رئيسياً. قد تكون المؤسسة شركة أو مؤسسة فردية أو مؤسسة غير ربحية. وتتواجد جغرافياً في شكل منشأة/ فرع أو عدة منشآت ويكون لها فرع رئيسي واحد.

-المنشأة: مشروع ما أو جزء من مشروع قائم في مكان واحد ويقوم بنشاط إنتاجي واحد أو أن النشاط الإنتاجي الأساسي لها يشكل معظم القيمة المضافة.

This is a Confidential Internal document.

-المؤسسات غير الربحية (القطاع الاقتصادي): هي كيانات قانونية أو اجتماعيه أُنشئت بقصد إنتاج السلع والخدمات لكن مصدرها القانوني لا يسمح لها أن تكون مصدرا للدخل أو الربح ولا توزع الربح على المديرين والمسؤولين فيها وتصنف المؤسسات غير الربحية التي تتلقى معظم الدعم من الأفراد أو المؤسسات وتقدمه لفئات المجتمع المحتاجة.

- المؤسسات التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية :هي الجمعيات والهيئات غير الحكومية التي تقدم سلعا أو خدمات للمجتمع دون مقابل أو بسعر رمزي ولا تهدف إلى الربح مثل الجمعيات الخيرية والهيئات المهنية.

- مؤسسات النفع العام (لا تهدف للربح): أشخاص اعتبارية خاصة مرخصة وفقاً للقوانين النافذة في الدولة، تنشأ بقصد ممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة النفع العام، وتأخذ أحد الأشكال المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية، دون أن تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الربح.

-إجمالي تكوين رأس مال الثابت: يتم قياسه من خلال القيمة الإجمالية لمحوزات المنتجين مطروحاً منها المتصرف فيه من الأصول الثابتة أثناء الفترة المحاسبية، ومضافاً إليها إضافات معينة لقيمة الأصول غير المنتجة التي تحقق من النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية.

-إجمالي فائض التشغيل: فائض التشغيل أو الدخل المختلط هو أحد قياسات الفائض المتراكم أو المتأتي نتيجة لعمليات الإنتاج قبل حسم أي رسوم فائدة ضمنية، أو صريحة، أو ريع أو دخول أملاك أو ممتلكات أخرى مستحقة على الأصول أو الموجودات المالية أو على الأراضي أو غير ذلك من الموارد الطبيعية اللازمة للاضطلاع بعملية الإنتاج.

-الإنفاق الاستهلاكي الفردي في الأسر المعيشية :وهو السعر الاستهلاكي النهائي الفعلي والمحتسب الذي تتحمله الأسر المعيشية على السلع والخدمات الفردية. ويشمل هذا الإنفاق، الإنفاق على السلع والخدمات الفردية المباعة بأسعار غير مهمة اقتصاديًا. الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية تذهب لصالح الأسر المعيشي.

-تعويضات العاملين: إجمالي الأجور سواء كان نقداً أو عيناً والتي تدفعها المؤسسة للموظف في مقابل العمل الذي قام به الموظف خلال الفترة المحاسبية.

-حساب الإنتاج: هو نقطة البداية لمجموعة من الحسابات الخاصة بالوحدات والقطاعات المؤسسية والتي تبين كيفية توليد الدخل وأسلوب توزيعه وفي استخدامه في الاقتصاد.

-حكومة إمارة أخرى: تضم الحكومة المحلية لإمارة أخرى المؤسسات غير الهادفة للربح التابعة لحكومة الإمارات المحلية الأخرى.

-حكومة محلية (حكومة الإمارة) (القطاع الاقتصادي): تضم الحكومة المحلية لإمارة أبو ظبي المؤسسات غير الهادفة للربح التابعة لحكومة إمارة أبو ظبي مثل الدوائر والهيئات والأجهزة والمراكز والمجالس والصناديق. وتقوم بتيسير شؤون العامة في المجالات المختلفة كالتنمية الاقتصادية، والمعاشات التقاعدية، وشؤون البيئة، والصحة والرقابة الغذائية، والتعليم والثقافة والتراث، وغيرها.

-سعر المنتج: هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري نظير وحدة من السلع أو الخدمات المنتجة مطروحاً منها أي ضريبة قيمة مضافة أو أي ضرائب أخرى مستقطعة يتم محاسبة المنتج عليها بفواتير مستقلة، ويستثنى من ذلك تكاليف النقل التي يقيدها المنتج على الفاتورة على حداً.

- السلع الاستهلاكية المعمرة: سلعة استهلاكية يمكن استخدامها بشكل متكرر أو مستمر لأغراض الاستهلاك على مدار فترة زمنية طويلة، وعادة ما تكون عدة سنوات.

-شركات شبه حكومية (تسيطر عليها الحكومة ولا تملكها بالكامل) (القطاع الاقتصادي): هي شركة تسيطر عليها الحكومة سواء كانت حكومة محلية أو اتحادية وتملكها بشكل جزئي.

This is a Confidential Internal document.

-شركات شبه خاصة (يسيطر عليها القطاع الخاص ولا يملكها بالكامل) (القطاع الاقتصادي): تشمل المؤسسات والشركات التي تزاول أي نشاط اقتصادي وتكون الملكية فيها مشتركة بين الحكومة (المحلية أو الاتحادية) والأفراد أو الشركات الخاصة ويسيطر الأفراد أو الشركات الخاصة عليها.

-شركة أجنبية (القطاع الاقتصادي): أي أن تخضع الشركة أو المنشأة للسيطرة الخارجية من خال السيطرة على السياسة العامة للشركة وذلك بامتلاك أكثر من 50 % من رأسمال الشركة أو المنشأة وسواء كان المالك حكومة أجنبية أو أفراد أو شركات يقيمون خارج الدولة، والمثال الأبرز على ذلك فروع الشركات الأجنبية.

-شركة حكومية (مملوكة بالكامل للحكومة) (القطاع الاقتصادي): هي شركة تملكها الحكومة بشكل كامل سواء كانت حكومة محلية أو اتحادية.

-شركة خاصة (مملوكة بالكامل للقطاع الخاص) (القطاع الاقتصادي): تشمل جميع المؤسسات والمؤسسات العاملة في مجال أي نشاط اقتصادي التي تكون ملكيتها خالصة بالكامل لفرد أو أكثر أو مجموعة مساهمين ولا تساهم أي جهة حكومية محلية أو اتحادية في ملكيتها.

- قطاع الأسر: القطاع الأسري هو أفراد أو مجموعات من الأفراد كمنتجين (منتجي السوق) للسلع والخدمات، وذلك مقابل أجر أو ربح (نقدي أو عيني). وتتضمن أيضاً أفراد أو مجموعات من الأفراد كمنتجين للسلع والخدمات غير المالية للاستهلاك الذاتي.

-قطاعات مؤسسية: يتم تجميع الوحدات المؤسسية في مجموعات لتشكل قطاعات مؤسسية على أساس مهامها الأساسية وسلوكياتها وأهدافها: الشركات غير المالية، الشركات المالية، الحكومة ٱلعامةّ، الأسر ٱلمعيشية، المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

-مركز المصلحة الاقتصادية: يكون للوحدة المؤسسية مركز مصلحة اقتصادية سائدة في إقليم اقتصادي عندما يوجد، داخل الإقليم الاقتصادي، موقع أو مسكن أو مكان إنتاج أو أي مكان آخر تعمل فيه الوحدة أو تنطلق منه وتنوي مواصلة العمل، إما إلى أجل غير مسمى أو على مدى فترة زمنية محدودة ولكن طويلة، في الأنشطة والمعاملات الاقتصادية على نطاق واسع.

-مشروعات فردية بدون مقر عمل (القطاع الاقتصادي): الأفراد المشتغلين أو سبق لهم العمل في مشروعات لحسابهم الخاص سواء بشكل فردي أو بالاشتراك مع آخرين ودون وجود مقر منفصل أو يمكن فصله عن المسكن، وإنما يتم ممارسة العمل من المسكن أو أحيانا من الشارع، وقد يكون العمل بسيطا مثل الباعة المتجولين ممارسة أعمال بيتية لصالح الغير كالعناية بالأطفال وطهي الطعام لأسر أخرى، أو قد يكون عما كبيرا ومرخصا كالعمل في التجارة أو التصميم أو الصيانة أو في مجال الاستشارات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وما شابه، وهذا الشكل من الأعمال عادة ما يستخدم متطلبات العمل مما يتوفر لدى الأسرة كالكهرباء والمطبخ وشبكة الإنترنت وما إلى ذلك.

-ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يلخص بشكل منهجي، لفترة زمنية محددة، المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم

-هيئة أجنبية (القطاع الاقتصادي): هي هيئات ومنظمات إقليمية ودولية أو فروع لها مثل السفارات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

2.4. التصنيفات والمعايير المستخدمة

تخضع إحصاءات الحسابات القومية السنوية للمعايير الدولية في عمليتي جمع البيانات وتصنيفها، وتشمل التصنيفات الرئيسية التي تعتمد عليها إحصاءات الحسابات القومية ما يلي:

This is a Confidential Internal document.

- نظام الحسابات القومية 1993[1]: نظام الحسابات القومية هو إطار إحصائي يوفر مجموعة شاملة ومتسقة ومرنة من حسابات الاقتصاد الكلي لأغراض وضع السياسات والتحليل والبحث، ويركز هذا الدليل على تعريف الإنتاج ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى، وفي حين أن بعضها قابل للتطبيق، يواجه البعض الآخر تحديات في التنفيذ.
يجري العمل في مركز الإحصاء - أبوظبي على الارتقاء بالأساليب القائمة التي تعتمد على نظام 1993 إلى نظام 2008. وأهم الاختلافات الحالية تشمل ما يلي:

- تنقيح طريقة حساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر.
- توسيع نطاق تعريف الخدمات المالية.
- التفريق بين الملكية الاقتصادية والملكية القانونية.
- تقييم الناتج بحسب الاستخدام النهائي من قبل الأسر والمؤسسات ليشمل عائد رأس المال.
- استخدام منتجات ذات حقوق ملكية فكرية.

- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لكافة الأنشطة الاقتصادية - التنقيح الرابع (ISIC 4)[2]: عبارة عن تصنيف إحصائي طورته الأمم المتحدة بناء على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، ويُعرَّف النشاط الاقتصادي بأنه مجموعة من العمليات التي تنتج مجموعة من المنتجات (السلع والخدمات). وتعرف هذه الأنشطة بأنها تستخدم مدخلات (مثل رأس المال واليد العاملة والطاقة والمواد) لإنتاج مخرجات. ويمكن لمخرجات الأنشطة الاقتصادية أن تنقل أو تباع لوحدات أخرى (معاملات سوقية أو غير سوقية) أو وضعها في المخزونات أو استعمالها من طرف الوحدات المنتجة لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي. إضافة إلى ذلك فإن الخدمات غير السوقية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحيازة المباشرة وغير المباشرة لوحدات قانونية ناشطة تعامل كأنشطة اقتصادية لغاية إحصاءات سجلات المؤسسات الإحصائية.
يتم استخدام البيانات المرجعية لإمارة أبوظبي (ADRD) في مركز الإحصاء – أبوظبي لضمان دقة وجودة البيانات.
تشمل هذه التصنيفات:
- تصنيفات المؤسسات (مثال: تصنيف الوظائف الحكومية COFOG)
- تصنيفات المنشأة
- تصنيفات الاستثمار
- تصنيفات المنتجات (التصنيف المركزي للمنتجات CPC، تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض COICOP، النظام المنسق للتجارة الخارجية HS، التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC)
وتستخدم هذه التصنيفات في ربط نتائج المسوح الاقتصادية السنوية مع الإطار المفاهيمي للحسابات القومية لتوفير بيانات عالية الجودة تخدم التحليل الاقتصادي ورسم السياسات طويلة الأمد.

2.5. مستويات النشر المتاحة

يقوم مركز الإحصاء - أبوظبي بنشر البيانات التفصيلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الانتاج حسب سياسة النشر المعتمدة والتابعة للمركز، وتشمل ما يلي:

1. الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب الأنشطة النفطية/ غير النفطية
2. الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب القطاعات المؤسسية
3. الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب النشاط الاقتصادي
   وفق التصنيف الصناعي الدولي الموحد على الحد الثاني.
4. استخدام الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج حسب القطاعات المؤسسية، وفق التصنيف المعتمد في نظام الحسابات القومية.

This is a Confidential Internal document.

2.6. المجتمع الإحصائي

يشمل الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب طريقتي الدخل والإنفاق كافة الأنشطة الاقتصادية الواقعة ضمن الحدود الإنتاجية المحددة في نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويغطي المجتمع الإحصائي في أبوظبي جميع القطاعات المؤسسية الخمسة: الشركات غير المالية، قطاع المؤسسات المالية، الوحدات الحكومية بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي، الأسر المعيشية، قطاعات المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية التي تعمل ضمن النطاق الاقتصادي لإمارة أبوظبي. كما يتضمن المجتمع الإحصائي المعاملات مع العالم الخارجي مثل الواردات والصادرات وتوزيع واستلام الدخول من خارج الإمارة.

وتعتمد الحسابات القومية السنوية في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي على بيانات المسح الاقتصادي السنوي، بالإضافة إلى البيانات المالية والإدارية المستلمة من الجهات الحكومية المختصة. ويتم حالياً التوجه نحو استخدام البيانات الإدارية، مثل البيانات الصادرة عن دائرة المالية، وزارة المالية، دائرة البلديات والنقل، أدنوك، شركات الكهرباء، هيئة الزراعة، دائرة الثقافة والسياحة، وغيرها من الجهات الحكومية ذات العلاقة.

كما يعتمد المركز على السجل الإحصائي للمؤسسات الذي يحدث بشكل ربعي باستخدام البيانات الإدارية والمسوح الاقتصادية. ويشمل هذا السجل المؤسسات العامة والخاصة بما في ذلك الواقعة في المناطق الحرة والتي تم تصنيفها كمؤسسات نشطة إحصائيا في السجل الاحصائي للمؤسسات الخاصة بأمارة ابوظبي.

تشمل الحسابات القومية، من حيث المبدأ، كافة الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها جميع المقيمين في أبوظبي وفقاً لحدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية، وتغطي هذه الحسابات إقليم أبوظبي بالكامل.

2.7. الوحدات الإحصائية

تعتمد الحسابات القومية السنوية على الوحدة المؤسسية المنتجة كوحدة إحصائية أساسية، وهي الكيان الاقتصادي الذي يتمتع بالاستقلال القانوني والمالي في اتخاذ قراراته الإنتاجية. وتستخدم هذه الوحدة لتجميع البيانات السنوية حول النشاط الاقتصادي، والإنتاج والدخل والإنفاق.

وتشمل هذه الوحدات: الشركات الخاصة، المؤسسات الحكومية، المؤسسات المالية، المؤسسات غير الربحية، والأسر المعيشية المنتجة. ويتم ربط كل وحدة مؤسسية بواحدة أو أكثر من المؤسسات التي تمثل المستوى التشغيلي الذي تجمع منه البيانات فعلياً عبر المسح الاقتصادي السنوي.

ويتم تصنيف الوحدات بحسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، والحجم، والقطاع المؤسسي، والموقع الجغرافي، بما ينسجم مع التصنيفات الدولية المعتمدة مثل ISIC Rev. 4. ويستخدم السجل الإحصائي للمؤسسات كمرجعية في اختيار العينة وتوسيع نتائج المسح لتغطية المجتمع الإحصائي بأكمله.

2.8. التغطية الجغرافية

تشمل التغطية الجغرافية المناطق الثلاث في إمارة أبوظبي: أبوظبي والعين والظفرة.

2.9. وحدات القياس

يقاس الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالدرهم الإماراتي، وتعرض القيم بالأرقام بالملايين. وتستخدم هذه القيم لحساب مؤشرات أخرى مشتقة، مثل معدلات النمو السنوية.

2.10. الفترة المرجعية

الفترة المرجعية لجمع البيانات في الحسابات القومية السنوية هي سنة تقويمية كاملة تبدأ من يناير إلى ديسمبر من كل عام. وتستخدم سنة الأساس 2014 لخفض القيم الجارية إلى أسعار ثابتة، وذلك لوفرة البيانات المرجعية

This is a Confidential Internal document.

في هذا العام، خصوصاً الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI)، الذي يعد من أهم الأدوات المستخدمة في تصحيح الأسعار وتحليل التغير الحقيقي في النتائج.

2.11. الوقتية

يتم إصدار التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي (بطريقة الإنتاج) بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المرجعية. أما البيانات النهائية السنوية، فيتم إصدارها خلال مدة أقصاها 12 شهراً بعد نهاية السنة المرجعية.

بالنسبة لطريقتي الدخل والإنفاق:

- تجمع البيانات السنوية بعد نحو أربعة أشهر من نهاية السنة المرجعية.
- التقديرات غير متاحة للنشر حالياً، ويتم استخدامها لأغراض داخلية في التحليل والتحقق فيما يتعلق بطريقتي الدخل والإنفاق.

يراعى في النشر السنوي الداخلي للشركاء الحكوميين مع معايير النشر العالمية الصادرة عن نظام صندوق النقد الدولي (e-GDDS).

2.12. دورية النشر

تنشر الحسابات القومية السنوية المحسوبة بطريقة الإنتاج مرة واحدة كل عام، وتشمل التقديرات الأولية والنهائية للناتج المحلي الإجمالي على مستوى إمارة بوظبي المحسوبة بطريقة الإنتاج على مستوى إمارة أبوظبي. كما يتم إصدار الحسابات القومية الإقليمية (حسب المناطق داخل الإمارة) على أساس سنوي. يتم جمع وإنتاج الحسابات القومية المحسوبة بطريقتي الدخل والإنفاق سنوياً، لكنها غير منشورة حالياً لعدم اكتمال مصادر البيانات بالشكل الذي يسمح بنشرها وفق المعايير المعتمدة.

2.13. السلسلة الزمنية للبيانات

تتكون الحسابات القومية السنوية على سلسلة زمنية طويلة تغطي مؤشرات رئيسية بالأسعار الجارية والثابتة، حسب النشاط الاقتصادي وفق رموز التصنيف الصناعي الدولي (تنقيح 4) على الحد الأول، وتشمل ما يلي:

بالأسعار الجارية:

- الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الإنتاج): بدءاً من 2001
- الإنتاج: بدءاً من 2001
- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: بدءاً من 2001
- تعويضات العاملين: بدءاً من 2001

وبالأسعار الثابتة:

- الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الإنتاج): الحد الثاني بدءاً من 2005
- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: بدءاً من 2001

كما يحتفظ مركز الإحصاء – أبوظبي داخلياً بسلاسل بيانات تبدأ من عام 1971، إلا أنها غير متاحة للجمهور، وتستخدم لأغراض التحليل الداخلي وبناء النماذج الاقتصادية طويلة الأجل.

2.14. اعتبارات خاصة بإمارة أبوظبي

تجدر الإشارة إلى أن أبوظبي إمارة واحدة من سبع إمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعليه، فإن هناك بعض التحديات في عملية جمع البيانات والحصول عليها.

This is a Confidential Internal document.

وكما هو الحال في دول العالم الأخرى، يعتمد مركز الإحصاء - أبوظبي في حساب الناتج المحلي الإجمالي على مجموعة من المنهجيات والمعايير والتعاريف الدولية الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والهيئات الدولية الأخرى. وبالتالي، فإن المنهجية المعتمدة تتفق مع التوصيات الدولية.

وعند حساب الناتج المحلي الإجمالي، يتم الاعتماد على البيانات المالية المجمعة من المؤسسات العاملة في إمارة أبوظبي، بالإضافة إلى بيانات المالية العامة (الميزانية الحكومية) والبيانات الإدارية، على سبيل المثال بيانات حجم الإنتاج الزراعي.

ولكن -كما هو معروف- إمارة أبوظبي جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة. ولذلك، فإن هناك حالات لبعض المؤسسات التي يوجد مقرها في أبوظبي في حين أن فروعها في الإمارات الأخرى، والعكس صحيح. وحتى يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحسوب إمارة أبوظبي فقط، فإنه لا بد من معالجة البيانات المالية للمؤسسات بحيث تبين النشاط الإنتاجي الذي يتم في الإمارة فقط، واستبعاد أي قيم إنتاج للأنشطة التي تتم خارجها. ونظرًا إلى أن حسابات المؤسسات تعكس نشاطها العام، فإن مركز الإحصاء - أبوظبي يعمل عن طريق استخراج الأنشطة التي تمت في الإمارة فقط، ويجري ذلك عن طريق التعاون المباشر مع المؤسسات بحيث يقدر حصة إمارة أبوظبي في إجمالي نشاط المؤسسة.

ومن الحلول الأخرى التي ينتهجها المركز تتمثل في معالجة التداخل في الأنشطة أو بين الأنشطة؛ فعلى سبيل المثال، يتميز اقتصاد الإمارة بوجود عدد قليل من المؤسسات القابضة، وبعضها يأخذ شكل المؤسسات عائلية، وتوجد حالات حيث يكون المستثمر فردا يمتلك مجموعة مؤسسات تعمل في عدة أنشطة اقتصادية.

وفي أغلب الأحوال، تكون هذه المؤسسات تحت إدارة واحدة وربما تكون بعض الأقسام فيها مشتركة، مثل الشؤون الإدارية والمالية، وعليه، إذا تم جمع البيانات بالاعتماد على البيانات الإجمالية للشركة، فإن ذلك سينتج عنه مشاكل في توزيع القيمة المضافة بحسب الأنشطة الاقتصادية.

ولذلك يعمل المركز على جمع مؤشرات إضافية من المؤسسات نفسها تتعلق بكل نشاط، من أجل حساب نصيب كل نشاط من الإنتاج والقيمة المضافة والاستثمار.

والتوصيات الإحصائية الدولية تصدر بشكل يمكن الأخذ به من الدول كافة على اختلاف هياكلها الاقتصادية، وحيث إن مصادر بيانات نشاط النفط والغاز تقتصر على مصدر واحد في إمارة أبوظبي، وبالنظر إلى التعاون الوثيق بين مركز الإحصاء - أبوظبي وشركة أدنوك، فإن البيانات الخاصة بإنتاج النفط والغاز وباقي متغيراته تتميز بمستوى عال من الدقة والموثوقية.

3. المعالجة الإحصائية

3.1. مصادر البيانات

تعتمد الحسابات القومية السنوية على مزيج من المصادر الإحصائية والإدارية التي تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية خلال السنة التقويمية الكاملة، وتشمل هذه المصادر:

- المسح الاقتصادي السنوي، وهو المصدر الرئيسي لتقديرات القيمة المضافة بحسب النشاط الاقتصادي.
- بيانات الحسابات المالية الحكومية لتقدير إنفاق الحكومة ومخرجاتها.
- بيانات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات لرصد الصادرات والواردات.
- سجلات الرواتب والتوظيف لتقديرات تعويضات العاملين.
- البيانات البنكية والإقراضية المرتبطة بأنشطة القطاع المالي.
- سجلات المنشآت
- السجلات الإدارية من الجهات مثل دائرة المالية، وزارة المالية، أدنوك، شركات الكهرباء، والجهات التنظيمية الأخرى.

This is a Confidential Internal document.

كما يستخدم مؤشر الأسعار لتقدير معامل الانكماش وتحويل الناتج من القيم الجارية إلى الثابتة باستخدام سنة الأساس (2014).

وقد تم مؤخراً تعزيز منهجية العمل من خلال استخدام سجلات المنشآت كمصدر أساسي في تصميم عينات المسح وتحسين التغطية الإحصائية السنوية، مما يعزز دقة التقديرات حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

جميع هذه البيانات تُخضع لمواءمات منهجية لتتوافق مع مفاهيم وتعريفات نظام الحسابات القومية 2008، وتُدمج ضمن الإطار الكلي المتكامل للحسابات القومية. إن تجميع البيانات من مصادر متعددة يُعد جزءاً أساسياً في بناء إحصاءات متكاملة وشاملة، مثل الحسابات القومية.

ملخص لمصادر البيانات المستخدمة على مستوى النشاط الاقتصادي متوفر في جدول 1 (الجداول الملحقة).

3.1.1 بيانات المسح

يعد المسح الاقتصادي السنوي المصدر الأساسي لتجميع بيانات الحسابات القومية السنوية، ويتم تنفيذه على نطاق شامل يغطي مختلف الأنشطة الاقتصادية في الإمارة. منذ عام 2021، تم تطوير تصميم المسح بالتكامل مع المسح الاقتصادي الربعي لضمان الانسجام بين النتائج، مع الحفاظ على خصوصية كل نوع من حيث العمق والشمول. ويقوم الباحثون الميدانيون بجمع البيانات من جميع المؤسسات الكبرى التي تضمن 50 عاملاً فأكثر، بالإضافة إلى جمع عينة من المؤسسات في الفئات الأخرى (المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر) لضمان التغطية الإحصائية السنوية الكاملة. ويتم الاعتماد على السجل الإحصائي للمؤسسات لتحديد وحدات المسح.

3.1.2 البيانات الإدارية

تعتمد الحسابات القومية السنوية على مجموعة من البيانات الإدارية السنوية من مصادر رسمية متنوعة، تستخدم لاستكمال التقديرات الإحصائية وضمان شمولية القطاعات التي يصعب تغطيتها ميدانياً. وتستخدم بيانات الأسعار والكميات بشكل منهجي لتقدير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، عبر عملية خفض الإنتاج والاستهلاك الوسيط من الأسعار الجارية إلى الثابتة (deflation)، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية لكل نشاط اقتصادي.

ويتم استخدام بيانات الكميات لتقدير القيمة المضافة الحقيقية في بعض الأنشطة مثل النفط والغاز والقطاع الزراعي، بينما تُستخدم البيانات المالية الحكومية لتقدير القيمة المضافة لأنشطة الإدارة العامة والدفاع والخدمات المجتمعية، وذلك بما يتماشى مع مبادئ نظام الحسابات القومية (SNA).

وتشمل أبرز المؤشرات والمصادر المستخدمة:

- مؤشرات أسعار المستهلك (CPI)
- أسعار المنتجين الزراعيين
- أسعار مواد البناء
- أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي ومشتقات النفط
- كميات النفط الخام والغاز الطبيعي
- البيانات المالية الحكومية
- بيانات إدارية من إدارات أخرى في المركز والجهات الحكومية وغير الحكومية

وتُخضع جميع هذه المصادر لعمليات تحقق ومطابقة زمنية ومنهجية، لضمان مواءمتها مع متطلبات نظام الحسابات القومية وتوفير مؤشرات دقيقة وموثوقة تدعم صُنّاع القرار.

This is a Confidential Internal document.

3.2. التحقق من البيانات وتدقيقها

3.2.1. التحقق من صحة البيانات

تعدّ عملية التحقق من صحة البيانات وتدقيقها ذات أهمية بالغة؛ لأنها تشكل الأساس للتحليل الإحصائي اللاحق، ويطبق مركز الإحصاء - أبوظبي تدابير مختلفة لضمان دقة البيانات ومعايير الجودة العالية. حيث يتم التحقق من أن جميع البيانات المطلوبة كاملة ومستوفية لمتطلبات المركز، يتم مقارنة البيانات المستلمة مع السلسلة الزمنية، التأكد من اتساق البيانات مع التعاريف والتصانيف الإحصائية، مراجعة القيم المتطرفة والتحقق من منطقية البيانات.

ويضمن هذه التدابير استمرارية توفير البيانات المطلوبة، واستمرارية تحديث بيانات السجل، وآلية محددة لقياس جودة البيانات بشكل دوري لكشف أوجه القصور وعدم شمول.

يستخدم مركز الإحصاء - أبوظبي إطار تقييم جودة البيانات التابع لصندوق النقد الدولي لإحصاءات الحسابات القومية (2003) لتلبية الأبعاد الخمسة للجودة:

1. ضمانات الموضوعية: يركز هذا البعد بشكل أساسي على الكفاءة المهنية والشفافية، وفي هذا السياق، يركز مركز الإحصاء - أبوظبي على الاستعانة بأشخاص ذوي خبرة عالية ومؤهلين في مجال الحسابات القومية، وتأهيل العاملين بعقد برامج تدريبية في هذا الموضوع، والسماح لهم بالاطلاع على تجارب الآخرين من خلال المشاركات الخارجية.
2. سلامة المنهجية: يركز هذا البعد على تنفيذ المنهجيات الدولية والممارسات السليمة، ولا شك في أن المركز يركز على مواكبة آخر المستجدات والالتزام بتوافق المنهجيات المتبعة في عمله مع التوصيات الدولية والمعايير العالمية في هذا المجال.
3. الدقة والموثوقية: يركز هذا البعد على أن النتائج يجب أن تعكس واقع الاقتصاد باستخدام المؤشرات الداعمة من كافة المصادر الممكن استخدام بياناتها لدعم والتأكد من توافقها مع المخرجات النهائية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مركز الإحصاء - أبوظبي يركز على جمع البيانات من كافة المؤسسات الكبيرة والحكومية بشكل مفصل لضمان أعلى مستوى من الدقة.
4. المنفعة: يركز هذا البعد على دورية الإصدار واتساق البيانات، في هذا السياق، يصدر مركز الإحصاء - أبوظبي بيانات الناتج المحلي الإجمالي السنوية وربع السنوية في فترات دورية محددة، ويجري تحسينات خلال الفترة بين السنة المرجعية وإصدار النتائج. أما بالنسبة للاتساق، فيراجع المركز الاتساق الداخلي للبيانات، ويقارن بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية مع المصادر الثانوية.
5. إمكانية الوصول إلى البيانات: بعد الانتهاء من حساب الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى وإجراء عمليات الاتساق والمراجعة، يسعى المركز إلى توفير البيانات لمتخذي القرار وإتاحتها لجميع المستخدمين، وفقًا لسياسة النشر المعتمدة لدى المركز (راجع التفاصيل في القسم 1.5. بهذا التقرير، نشر البيانات وإمكانية الوصول إليها).

3.2.2. معالجة البيانات المفقودة

في إطار اعداد الحسابات القومية السنوية، يعد التعامل مع البيانات المفقودة جزءاً أساسياً من ضمان جودة ودقة التقديرات الإحصائية. ويتم اتباع مجموعة من الأساليب المنهجية لمعالجة الفجوات في البيانات، سواء الناتجة عن عدم الاستجابة في المسوح الاقتصادية أو عدم اكتمال البيانات الإدارية.

وتشمل منهجية المعالجة ما يلي:

This is a Confidential Internal document.

- استخدام التقدير الإحصائي (Imputation): يتم تعويض البيانات المفقودة باستخدام تقنيات تقديرية تعتمد على بيانات مؤسسات مماثلة في نفس النشاط والحجم الجغرافي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأداء السابق للمؤسسة إذا كان متاحاً.
- الاعتماد على السلاسل الزمنية: في حال غياب بيانات السنة المرجعية، يتم استخدام الاتجاهات التاريخية للنشاط الاقتصادي نفسه، وتطبيق معدلات نمو محسوبة على البيانات المتوفرة من سنوات سابقة.
- الاستفادة من البيانات الإدارية البديلة: في حال غياب بيانات من مصدر أساسي، يتم البحث عن مصادر إدارية مكملة مثل بيانات الترخيص، أو التقارير المالية الحكومية لتعويض النقص.
- المراجعة اليدوية: تخضع التقديرات التقديرية لمراجعة متخصصة من قبل الفريق الفني، مع مقارنتها بالنتائج الإجمالية للقطاع ونسب الأداء المعادة لضمان المعقولية.

ويتم توثيق جميع الفرضيات والإجراءات المتبعة في المعالجة لضمان الشفافية، وضمان إمكانية تتبع البيانات وإعادة إنتاجها وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة في نظام الحسابات القومية.

3.3. طريقة الحساب الإحصائي

تحسب بيانات الحسابات القومية السنوية، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام طريقة الإنتاج بوصفها المنهج الأساسي. وقياس الناتج المحلي الإجمالي -وفقًا لهذه الطريقة- لا يتضمن إلا القيمة السوقية للسلع النهائية، ولا يشمل قيمة السلع الأولية أو الوسيطة التي دخلت في إنتاج السلع النهائية.

وإن حساب قيمة البضائع الأولية والمتوسطة ضمن قيمة المنتج المحلي سيؤدي إلى ازدواج العد، حيث يتم حساب قيمة تلك البضائع ضمن قيمة السلعة النهائية؛ ولذلك، من أجل تفادي العد المزدوج، قيمة الناتج المحلي على أنه مجموع القيم المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية. وهذه القيمة المضافة تساوي الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وقيمة الاستهلاك الوسيط .

وتستخدم هذه الطريقة في حساب جميع الأنشطة العاملة في إمارة أبوظبي، باستثناء أنشطة الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري، ونشاط الأنشطة العقارية.

ملكية المساكن:

- البيانات المتعلقة بهذا النشاط تؤخذ من التعداد السكاني ومن النشاط العقاري.
- والبيانات مأخوذة من الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) لتأجير المساكن.

الحكومة العامة:

- يتم احتساب مخرجات القطاع الحكومي بمجموع تكلفة انتاجها ويتم احتساب القيمة المضافة للقطاع الحكومي بطريقة الدخل.

باستخدام البيانات التي تم جمعها من المؤسسات عن القيمة الإجمالية للمخرجات المنتجة والقيمة الإجمالية للسلع المستهلكة في عملية إنتاج تلك المخرجات، يستخدم مركز الإحصاء - أبوظبي هذه الصيغة لحساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج :

الناتج المحلي الإجمالي = قيمة إجمالي الإنتاج - قيمة الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأساليب تستخدم على أنها طرق متكاملة، وليست بديلة لبعضها بعضا. ففي حين تُستخدم طريقة الإنتاج ويعتمد عليها لإنتاج متغيرات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية، يتم حساب الطريقتين الأخريين على النحو التالي:

الناتج المحلي الإجمالي: طريقة الإنفاق تُحسب وفق ما يلي:

This is a Confidential Internal document.

.

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي) + الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + الزيادة في المخزون) + الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة + صافي التعامل الخارجي (الصادرات مطروحا منها الواردات)

وتتنوع مصادر هذه المكونات:

- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر: من مسح الأسر
- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة: من الحسابات المالية الحكومية
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت: من المسح الاقتصادي السنوي
- المخزون (المخزونات): من المسح الاقتصادي السنوي

احتساب إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة:

يتم احتساب إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة باستخدام المعادلة التالية:

إجمالي تكوين رأس المال الثابت= إجمالي قيمة مشتريات الأصول الثابتة (ماعدا الأراضي) + الإضافات والتحسينات - الأصول الثابتة المباعة بالأسعار الثابتة

ويطبق هذا الحساب بالأسعار الثابتة باستخدام المخفضات السعرية المناسبة لكل نوع من الأصول، مثل أسعار مواد البناء والمعدات، بالاستناد إلى سنة الأساس 2014.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل:

هو مجموع عناصر الإنتاج التي أسهمت في عملية الإنتاج، وكذلك الضرائب على الإنتاج والواردات، وقيمة مساهمة الأصول الثابتة في عملية الإنتاج (استهلاك رأس المال الثابت) خلال فترة معينة، عادة ما تكون سنة واحدة.

معادلة حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريق الدخل:

الناتج المحلي الإجمالي = تعويضات العاملين (الرواتب والأجور والمزايا الأخرى الممنوحة للعاملين) + استهلاك رأس المال الثابت + صافي الضرائب على الإنتاج والواردات + فائض التشغيل والدخل المختلط

وتتنوع مصادر هذه المكونات:

- تعويضات العاملين: من المسح الاقتصادي السنوي والسجلات الإدارية
- صافي الضرائب على الإنتاج والواردات: من دائرة المالية ووزارة المالية والمسح الاقتصادي السنوي
- استهلاك رأس المال الثابت: من المسح الاقتصادي السنوي
- فائض التشغيل والدخل المختلط: من بيانات الحسابات القومية بعد النتيجة

منهجية احتساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: تم حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باستخدام المخفض المزدوج (Double Deflator)، وذلك لإزالة تأثير التغيرات التي تطرأ على الأسعار من خلال استخدام ارقام قياسية لمختلف مكونات الاستهلاك الوسيط المستخدم في العملية الإنتاجية كما ويتم استخدام ارقام قياسية خاصه بالإنتاج ليتم إزالة اية تأثيرات للأسعار بمعنى انه يتم تخفيض الإنتاج والاستهلاك الوسيط لذلك تمت تسميته بالمخفض المزدوج.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يتطلب جمع أو حساب مؤشرات الحجم (أي مؤشرات الكميات المعبر عنها بقيم فترة محددة)، ويتم استخدام نسبة التغير في مؤشرات الحجم، لاستقراء قيم الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس.

This is a Confidential Internal document.

عمليا، يتم استخدام طريقة التصحيح المزدوج عندما تكون المؤشرات التي تم جمعها بالأسعار الجارية، وبالتالي تحتاج إلى أن تخفض (مقسومة) على مؤشر الأسعار للحصول على مؤشر السعر الثابت. ويقوم معدل طريقة الاستقراء بإعادة توجيه مؤشر الحجم لفترة سابقة بضربه في مؤشر حجم الفترة قيد التحليل (الفترة الحالية).
سنة الأساس: عام 2014 هو سنة الأساس لحساب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يعني أن مجموعة الأسعار الثابتة تتوافق مع أسعار عام 2014. بمعنى آخر، أُعيد تقييم القيم المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية بأسعار عام 2014، وهو ما يعني أن تأثير السعر يتم تحييده في أي تغيير.
وفي أغلب الحالات، تستند المعدلات القياسية المستخدمة في حسابات الأسعار الثابتة إلى بيانات سنة الأساس، واختير عام 2014 ليكون سنة أساس لتوافر جميع الأسعار في ذلك العام، وخاصة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وهو أحد العوامل الرئيسية لخفض (تصحيح) الأسعار.

وتكون عملية الحساب مختلفة بالنسبة للقطاعات التي لا يشملها المسح الاقتصادي السنوي أو المسح الاقتصادي ربع السنوي:

- الزراعة والحراجة وصيد الأسماك: يتم جمع كميات وتكاليف الإنتاج الزراعي من النباتات والحيوانات والأسماك عن طريق مسح تجريه هيئة البيئة - أبوظبي وهيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية.
- التعدين واستغلال المحاجر (الصناعات الاستخراجية) (بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي): يتم جمع البيانات المالية من المؤسسات التابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك). وهذه البيانات يتم جمعها مباشرة من بيانات المسح والبيانات الإدارية.
- الكهرباء والغاز وإمدادات المياه وإدارة النفايات: يتم جمع البيانات المالية من المرافق التابعة لدائرة الطاقة. وهذه البيانات يتم جمعها مباشرة من بيانات المسح.
- الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي: يتم جمع البيانات المالية من الجهات الحكومية مثل دائرة المالية ووزارة المالية. هذه البيانات يتم جمعها مباشرة من البيانات الإدارية.
- التعليم: إضافة إلى جمع البيانات من المسح الاقتصادي السنوي، يتم جمع البيانات المالية من الجهات الحكومية مثل دائرة المالية ووزارة المالية. وهذه البيانات يتم جمعها مباشرة من بيانات المسح والبيانات الإدارية.
- الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي: إضافة إلى حساب البيانات من المسح الاقتصادي السنوي، يتم جمع البيانات المالية من الجهات الحكومية مثل دائرة المالية ووزارة المالية. وهذه البيانات يتم جمعها مباشرة من بيانات المسح والبيانات الإدارية.
- أنشطة الأسر التي تستخدم أفرادا للعمل: يتم تقدير البيانات من أعداد العمالة المنزلية، وهذه البيانات يتم جمعها مباشرة من البيانات الإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السنتين المرجعيتين 2010 و2017، لتلبية متطلبات الشركاء الاستراتيجيين ومستخدمي البيانات من الجهات الحكومية.

3.4. التعديل الموسمي

لا يتم تطبيق التعديل الموسمي مباشرةً على الحسابات القومية السنوية.

This is a Confidential Internal document.

4. التعديلات على المنهجية

تم تطوير منهجية الحسابات القومية السنوية في السنوات الماضية استناداً إلى نظام الحسابات القومية 1993، مع تحديثات تدريجية لتتوافق مع نظام 2008، ولا تزال بعض العمليات والمفاهيم قيد التحسين لمواكبة أفضل الممارسات الدولية. تستخدم المسوح السنوية والبيانات الإدارية كمصادر رئيسية، مع اعتماد طريقة الإنتاج كأساس لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي.

4.1. التوصيات لتطوير المنهجية السنوية

تم تحديد عدد من النقاط لتطوير المنهجية الحالية، وتشمل ما يلي:

1. التحول الكامل إلى نظام الحسابات القومية 2008:

اعتماد المفاهيم الحديثة مثل الأصول غير الملموسة، وتوسيع النطاق المفاهيمي لخدمات الوساطة المالية، وتحسين التمييز بين الملكية الاقتصادية والقانونية.

2. تعزيز استخدام السجلات الإدارية وسجل المنشآت كمصدر رئيسي:

تحسين التكامل بين بيانات المسح وسجل المنشآت والبيانات الإدارية، مثل السجلات المالية الحكومية.

3. تحسين التكامل بين طرق الحساب الثلاث (الإنتاج، الدخل، الإنفاق):

تطوير تقديرات طريقتي الإنفاق والدخل لتكون قابلة للنشر، خاصة من خلال استكمال البيانات الناقصة بالتعاون مع الجهات الحكومية.

4. تحسين مقارنات النتائج مع مصادر دولية:

استخدام البيانات الدولية من منظمات مثل OECD وIMF للمقارنة المعيارية وتحسين موثوقية الحسابات السنوية.

5. سياسة التنقيح والمراجعة

تتبع الحسابات القومية السنوية ممارسة دولية معتمدة لإنتاج إحصاءات رسمية عالية الجودة، وتحسينها باستمرار، تكون عبر إجراء التنقيحات مع مرور الوقت حينما تتاح أدلة جديدة مهمة لهيئات الإحصاء الرسمية. وقد تنجم التغييرات كذلك عن إدخال طرق، أو إرشادات، أو تقنيات جديدة، أو إدخال نظام تصنيف جديد يؤدي إلى تنقيحات بعد الانتهاء من بيانات السلاسل الزمنية.

ويتم إصدار التقديرات السنوية الاولية للناتج المحلي الإجمالي قرب نهاية مارس من السنة التالية للسنة المرجعية، وذلك استناداً إلى بيانات جزئية أو أولية من المسوح والجهات المزودة للبيانات.

ثم يتم إصدار التقديرات النهائية للسنة التقويمية المعنية في غضون 12 شهراً بعد نهاية السنة المرجعية، أي بحلول أكتوبر، بعد أن تكتمل البيانات وتدمج مصادر المسح التفصيلية.

بعد إدراج هذه البيانات الأولية في الحسابات النهائية، لا تتم مراجعتها لاحقاً ما لم تظهر مصادر أولية جديدة أو يتم اعتماد تصنيفات أو إرشادات دولية مختلفة.

تخضع التقديرات السنوية لمراجعات شاملة عند إدخال منهجيات محسنة أو تصنيفات دولية جديدة، ويتم توثيق هذه التنقيحات بوضوح لضمان الشفافية.

6. الجودة الإحصائية

تركز جودة البيانات الإحصائية على مفهوم (ملاءمة البيانات للاستخدام) وذلك من خلال إعداد بيانات إحصائية تتسم بمجموعة من السمات والخواص التي تلبي وتنسجم مع متطلبات مستخدمي البيانات ومتخذي القرارات. وبالتالي فإن الجودة الإحصائية تكون ضمن بيئة مؤسسية تتسم بمهنية ونزاهة وحيادية بشكل وثيق الصلة

This is a Confidential Internal document.

.

بالأهداف المحددة للبيانات واحتياجات المستخدمين من خلال استخدام منهج معياري واضح الإطار يضمن موثوقيتها وواقعيتها وقابليتها للمقارنة ومراعاة الكفاءة، واتاحتها للجميع ضمن توقيت مناسب وبأسلوب يسهل الوصول والاستخدام لها بمرونة عالية.

يتم إعداد تقارير جودة المنتجات الإحصائية من قبل فريق الجودة في المركز.

7. قائمة الجداول

جدول 1: ملخص لمصادر البيانات المستخدمة على مستوى النشاط الاقتصادي

النشاط	مصدر بيانات الأسعار الجارية
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	مصادر مختلفة عن الزراعة وصيد الأسماك نُشرت من المركز، وبشكل أساسي من خلال البيانات التي يوفرها هيئة الزراعة والسلامة الغذائية عن الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني وتكاليف الإنتاج، إضافة إلى بيانات الأسماك من هيئة البيئة
الصناعات الاستخراجية بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي	المسح الاقتصادي السنوي والتعاون مع شركة ادنوك، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (251 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الاخرى
الصناعة التحويلية	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (251 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الاخرى
الكهرباء والغاز وإمدادات المياه وإدارة النفايات	المسح الاقتصادي السنوي
التشييد	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى
النقل والتخزين	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى

This is a Confidential Internal document.

المعلومات والاتصالات	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى
الأنشطة العقارية	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى، البيانات السكانية
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى
الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي	بيانات من الحسابات الحكومية المالية، من خلال دائرة المالية ووزارة المالية والهيئات الحكومية المستقلة
التعليم	المسح الاقتصادي السنوي- بيانات من الحسابات الحكومية المالية
الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	المسح الاقتصادي السنوي- بيانات من الحسابات الحكومية المالية
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الاخرى
أنشطة الأسَر المعيشية التي تستخدم أفراداً	مسح القوى العاملة وبيانات الأسعار
الخدمات المصرفية المحتسبة	المسح الاقتصادي السنوي، جمع البيانات المالية من جميع المؤسسات الكبيرة (201 عاملا فأكثر) وعينة من المؤسسات في الفئات الأخرى، إضافة إلى بيانات من البنك المركزي

This is a Confidential Internal document.

قائمة الجداول

الجدول 1: ملخص لمصادر البيانات المستخدمة على مستوى النشاط الاقتصادي 20

This is a Confidential Internal document.

مـركـز الإحـصـاء
STATISTICS CENTRE

الرؤية: ببياناتنا نمضي نحو غدٍ أفضل
Vision: Driven by data for a better tomorrow

www.scad.gov.ae
adstatistics